



محضر اجتماع الهيئة العامة العادي لمساهمي شركة بنك صفوة الإسلامي المنعقد في
الساعة العاشرة من صباح يوم الخميس الموافق 24 نيسان لسنة 2025

عملاً بأحكام المادة (6/و) من قانون الشركات رقم (22) لسنة 1997 وتعديلاته وتعليمات إعتداد الوسائل الالكترونية للإجراءات المتعلقة بالشركات لسنة 2021 الصادرة بموجب المادة (6) من قانون الشركات المشار إليها وتعليمات الإشراف على عقد اجتماع الهيئة العامة للشركات المساهمة العامة لسنة 2017 وتعديلاتها ، عقدت الهيئة العامة العادية لمساهمي شركة بنك صفوة الإسلامي ش.م.ع إجتماعها السنوي وذلك في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الخميس الموافق 24 نيسان لسنة 2025 وذلك من خلال وسيلة الإتصال المرئي والإلكتروني، للنظر في المواضيع والبنود التالية:

- 1- قراءة محضر اجتماع الهيئة العامة العادي السابق والمصادقة عليه.
- 2- التصويت على تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الشركة للسنة المالية المنتهية في 2024/12/31 والخطا المستقبلية للشركة والمصادقة عليهما.
- 3- تلاوة تقرير هيئة الرقابة الشرعية حول البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 2024/12/31.
- 4- التصويت على تقرير مدقق حسابات البنك عن السنة المالية 2024 والتصويت على حسابات وميزانية البنك للسنة 2024 والمصادقة عليهما.
- 5- ابراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية 2024.
- 6- تلاوة تقرير حول أعمال اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة خلال العام 2024.
- 7- انتخاب مدققي حسابات البنك للسنة المالية 2025 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد اتعابهم.
- 8- انتخاب أعضاء مجلس الإدارة للدورة القادمة وفقاً لأحكام القانون.
- 9- تجديد تعيين أعضاء هيئة الرقابة الشرعية للدورة القادمة وفقاً لأحكام القانون.

الإجراءات التمهيدية:

استناداً إلى أحكام المواد (180) و (182) من قانون الشركات رقم (22) لسنة 1997 وتعديلاته ترأس الإجتماع رئيس مجلس إدارة البنك معالي د. محمد ناصر سالم محمد أبو حمور وبحضور عطوفة د. وائل علي العرموطي مراقب عام الشركات، ومندوبي البنك المركزي الأردني الفاضلة هبة الله عامر والفاضلة إيمان شيحا والرئيس التنفيذي/المدير العام للبنك وممثل مدقق حسابات البنك/ إرنست ويونغ (E&Y) السيد أسامة شخاتره، وممثل هيئة الرقابة الشرعية للبنك فضيلة د. أحمد سالم بني ملح، وكذلك حضر الإجتماع جميع أعضاء مجلس إدارة البنك، وهم كل من:

- السيد سمير حسن علي أبو لغد / نائب رئيس مجلس الإدارة.
- السيد باسم عصام سليم سلفيتي / ممثل شركة الاتحاد الاسلامي للاستثمار.
- السيدة ديمة مفلح محمد عقل / ممثل شركة الاتحاد الاسلامي للاستثمار.
- د. إبراهيم حسن مصطفى سيف / ممثل شركة الاتحاد الاسلامي للاستثمار.



م
خ



- د. عبد الغني أحمد محمد الفطيسي / ممثل شركة الاتحاد الاسلامي للاستثمار.
- د. أنس سعد هلال أمين بوحويش / ممثل شركة الاتحاد الاسلامي للاستثمار.
- د. توفان منصور عقيل العقيل / ممثل المؤسسة العامة للضمان الإجتماعي.
- د. خالد فرج محمد الزنتوتي.
- السيد سالم عبد المنعم سالم برقان.
- السيدة إحسان زهدي عبدالمجيد بركات.

بعد ذلك قام رئيس مجلس الإدارة/ رئيس الجلسة معالي د. محمد أبو حمور بإقتراح تعيين المحامي الاستاذ مسعود سقف الحيط / أمين سر مجلس الادارة كاتباً للجلسة، كما قام الرئيس بإقتراح تعيين المساهم عضو مجلس الادارة السيد سمير ابو لغد والسيد فادي مرعي ممثل شركة الاتحاد الاسلامي للاستثمار من المساهمين مراقبين للجلسة ولفرز الأصوات اذا اقتضى الامر ذلك.

طلب معالي رئيس مجلس الإدارة/ رئيس الجلسة د. محمد أبو حمور من أمين سر مجلس الإدارة / كاتب الجلسة مسعود اسماعيل سقف الحيط بيان النصاب القانوني للإجتماع، حيث أشار أمين سر مجلس الإدارة أن عدد المساهمين الحاضرين بلغ (28) مساهمًا يملكون أسهمًا بالأصالة عددها (102,978,799) سهمًا ونسبة حضور بلغت (85.816%) من الأسهم المكونة لرأس المال البالغ (120,000,000) دينار / سهم.

كما أشار إلى أنه قد تم الإعلان عن موعد الإجتماع على الموقع الإلكتروني للبنك وفي صحيفتين محليتين يوميتين وعبر وسائل الإعلام الصوتية ضمن المدد المحددة استنادًا إلى أحكام المادة (145) من قانون الشركات رقم (22) لسنة 1997 وتعديلاته، والمادة (12/ز) من تعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة لسنة 2017 الصادرة عن هيئة الأوراق المالية.

بناءً على ما تقدم، أعلن رئيس مجلس الإدارة/ رئيس الجلسة معالي د. محمد أبو حمور قانونية عقد إجتماع الهيئة العامة وأشار بأن كافة القرارات التي تتخذها الهيئة العامة العادية في هذا الإجتماع تعتبر ملزمة لجميع المساهمين الحاضرين منهم وغير الحاضرين، وتم إفتتاح الجلسة حيث رحب رئيس مجلس الإدارة/ رئيس الجلسة معالي د. محمد أبو حمور بعطوفة مراقب عام الشركات د. وائل العرموطي وبمندوبي البنك المركزي الأردني الفاضلة هبة الله عامر والفاضلة إيمان شيجا وممثل مدقق حسابات البنك إرنست ويونغ (E&Y) السيد أسامة شخاترة، وبالرئيس التنفيذي/ المدير العام السيد سامر التميمي، ودعا عطوفة مراقب عام الشركات للتحدث أمام المساهمين.

عطوفة مراقب عام الشركات د. وائل العرموطي بدأ حديثه قائلًا بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيد المرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، معالي د. محمد أبو حمور رئيس مجلس إدارة بنك صفوة الإسلامي السيدات والسادة أصحاب المعالي والعطوفة والسعادة أعضاء مجلس الإدارة، سعادة السيد سامر التميمي الرئيس التنفيذي/ المدير العام، والإدارة التنفيذية، والمساهمين، والحضور الكرام، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وأسعد الله أوقاتكم بكل خير، وكل عام وأنتم بخير.



محرر



إنه ليسرني حضور اجتماع الهيئة العامة العادي لبنك صفوة الإسلامي ، والذي يعتبر من رواد العمل المصرفي الإسلامي ونموذجاً يحتذى في إطار تقديم الخدمات والحلول المصرفية المتفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، عدا عن كونه يسير قدماً بقدوم مواكبنا التقدم التكنولوجي والرقمي مما بوأه مكاناً مرموقاً بين مقدمي الخدمات المصرفية في المملكة عموماً ومقدمي الخدمات المصرفية الإسلامية خصوصاً. وأضاف بأننا نفخر بهذا البنك الذي يعد ركيزة من ركائز الاقتصاد الوطني، إذ أن الشكر موصول إلى رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي/ المدير العام، والإدارة التنفيذية وكافة العاملين في البنك على النتائج المالية المتميزة التي تم تحقيقها خلال عام 2024.

شكر رئيس مجلس الإدارة/ رئيس الجلسة معالي د. محمد أبو حمور عطوفة مراقب عام الشركات، على حضوره وعلى كلمته، ثم انتقل رئيس مجلس الإدارة/ رئيس الجلسة معالي د. محمد أبو حمور لبحث المواضيع والبنود المدرجة في جدول أعمال اجتماع الهيئة العامة العادية، ووفقاً لتسلسل ورودها وكما يلي:

البند الأول: قراءة محضر اجتماع الهيئة العامة العادي السابق والمصادقة عليه.

كلف رئيس مجلس الإدارة/ رئيس الجلسة معالي د. محمد أبو حمور أمين سر مجلس الإدارة/ كاتب الجلسة مسعود سقف الحيط بقراءة محضر الاجتماع السابق للهيئة العامة العادية المنعقد في 18 نيسان 2024 ، وبناءً على موافقة الهيئة العامة تم الإكتفاء بتلاوة القرارات الصادرة في اجتماع الهيئة العامة العادي السابق، وبعد أن تم تلاوة القرارات قررت الهيئة العامة بإجماع المساهمين الحاضرين المصادقة على محضر اجتماع الهيئة العامة العادي السابق وعلى القرارات الصادرة في الاجتماع والمنعقد في 18 نيسان 2024.

البند الثاني: التصويت على تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الشركة للسنة المالية المنتهية في 2024/12/31 والخطة المستقبلية للشركة والمصادقة عليهما.

طلب أمين سر مجلس الإدارة/ كاتب الجلسة من المساهمين الكرام التصويت على هذا البند.

تم التصويت على هذا البند وأشار كاتب الجلسة مسعود سقف الحيط أن نسبة التصويت على البند الثاني من جدول الأعمال قد بلغت (100%) من المساهمين الحاضرين بالموافقة.

البند الثالث: تلاوة تقرير هيئة الرقابة الشرعية حول البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 2024/12/31.

حول البند الثالث من جدول الأعمال أشار رئيس مجلس الإدارة / رئيس الجلسة معالي د. محمد أبو حمور انه يتعلق بتقرير هيئة الرقابة الشرعية عن السنة المنتهية في 2024/12/31 وقد تم توزيعه ضمن التقرير السنوي ومع الدعوة الموجهة للمساهمين، وتم تلاوة التقرير امام المساهمين من قبل أمين سر مجلس الإدارة/ كاتب الجلسة مسعود سقف الحيط.



م

م



البند الرابع : التصويت على تقرير مدقق حسابات البنك عن السنة المالية 2024 والتصويت على حسابات وميزانية البنك للسنة المالية 2024 والمصادقة عليهما.

حول البند الرابع من جدول الاعمال أشار رئيس مجلس الإدارة /رئيس الجلسة معالي د. محمد ابو حمور انه يتعلق بالتصويت على تقرير مدقق حسابات البنك عن السنة المالية 2024 والتصويت على حسابات والقوائم المالية للسنة المالية 2024 والمصادقة عليهما، كما أشار رئيس الجلسة بأن تقرير مدققي الحسابات حول البيانات المالية كما في 2024/12/31 تم ارساله ضمن التقرير السنوي ومع الدعوة الموجهة للمساهمين، وتم تلاوة التقرير امام المساهمين من قبل أمين سر مجلس الإدارة/ كاتب الجلسة مسعود سقف الحيط.

وفيما يتعلق بالأسئلة والاستفسارات الواردة من المساهمين أشار رئيس مجلس الإدارة /رئيس الجلسة معالي د. محمد أبو حمور الى أنه ووفق تعليمات اعتماد الوسائل الالكترونية للإجراءات المتعلقة بالشركات لسنة 2021 والمنشورة في الجريدة الرسمية عدد رقم (5753) الصفحة رقم (4863) تاريخ 2021/11/01 فقد ورد في المادة (4/هـ) منها بأنه يتوجب على مساهمي/شركاء الشركة توجيه أسئلتهم على الموقع الالكتروني للشركة قبل موعد الاجتماع وتقوم الشركة بالإجابة على هذه الأسئلة وتبليغها في محضر الاجتماع ولا يجوز طرح أي أسئلة خلال الاجتماع باستثناء المساهم/الشريك الذي يحمل أسهمًا / حصصًا لا تقل عن (10%) من الأسهم /الحصص الممثلة في الاجتماع، وقد وردت عدة إستفسارات سيتم عرضها والإجابات عليها أمام المساهمين وتبليغها في محضر الاجتماع وطلب الرئيس من أمين سر مجلس الإدارة / كاتب الجلسة مسعود سقف الحيط عرض الأسئلة والاستفسارات والإجابات عليها أمام المساهمين.

أمين سر مجلس الإدارة/ كاتب الجلسة مسعود سقف الحيط أشار أمام المساهمين بأنه وردت عدة أسئلة واستفسارات من ثلاثة مساهمين وسيتم عرضها والإجابة عليها وكما يلي:

أولاً: الأسئلة الواردة من المساهم شركة إدارة الاستثمارات الحكومية بواسطة السيد محمد الروسان.

السؤال (1): يرجى إيضاح أسباب ارتفاع مصروف مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة والذمم المدينة الأخرى بقيمة (17,073,591) دينار وبنسبة ارتفاع بلغت (107%) مقارنة مع سنة 2023.

الإجابة: يتم احتساب مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على محفظة التمويلات وفق معايير المحاسبة الإسلامية وتعليمات البنك المركزي كما ان نسبة الارتفاع طبيعية وتتناسب مع الارتفاع في حجم محفظة التمويلات

السؤال (2): يرجى إيضاح أسباب ارتفاع نفقات الموظفين بقيمة (2,516,999) دينار وبنسبة (14.84%) لسنة 2024.

الإجابة: توسع أعمال البنك والتفرع أدى الى زيادة أعداد الموظفين بتعيين (67) موظفًا وما يترتب عليها من مصاريف، ارتفاع قيمة المساهمة في الضمان الاجتماعي باحتساب الرواتب كما في 2024/01/01، وكذلك ارتفاع مصاريف التأمين/العلاج الصحي، بالإضافة الى الزيادة السنوية للموظفين.



م

م



ثانيًا: الأسئلة الموجهة من المساهم السيد محمود زكي سالم حمام:

السؤال: فيما يتعلق بالمصاريف بنودها الرئيسية، حيث ارتفعت المصاريف بنسبة تقارب (45%) عن العام السابق فيما ارتفع إجمالي الدخل بنسبة (25%)، ماهي الإجراءات التي سيتم اتخاذها في ظل التوقعات العالمية بحدوث ركود اقتصادي سيهطل كافة دول العالم بما فيها الأردن؟

الإجابة: المصاريف الإدارية والعمومية ارتفعت بنسبة (12%)، المصاريف أعلاه تشمل المخصصات الائتمانية، المخصصات يتم إعدادها وفق معايير المحاسبة الإسلامية وتعليمات البنك المركزي الأردني، كما أن نسبة الارتفاع طبيعية مع الارتفاع في حجم محفظة التمويلات، أما بخصوص الاحتياطات المتخذة حال وقوع ركود اقتصادي عالمي فإن البنك المركزي الأردني قد سن تعليمات حصرية من شأنها أن تقي متبعها مغبة حدوث ركود اقتصادي عالمي.

ثالثًا: أسئلة السيد مروان عبد الفتاح الديباس:

السؤال (1): من المفروض وحسب قانون الشركات المعمول به ان تقوم إدارة بنك صفوة الإسلامي الإجابة على جميع الأسئلة الموجهة من قبل المساهم مباشرة وخلال الاجتماع المنعقد ليطلع جميع المساهمين على الأسئلة والردود عليها من قبل إدارة البنك للشفافية والأمانة المهنية وليس بعيد ذلك حيث ان محضر الاجتماع سيتم أرشفته لدى دائرة مراقبة الشركات ويصبح من التاريخ الماضي ؟
الإجابة: يتم إعداد محاضر الهيئة العامة للبنك وفق أحكام القانون و تعليمات البنك المركزي الأردني، والتعليمات الصادرة بهذا الخصوص عن دائرة مراقب عام الشركات، وهذه التعليمات هي تعليمات رشيدة ومعدة وفقاً لأعلى معايير النزاهة والشفافية.

السؤال (2): صفحة (23) – مخصص إجمالي ذمم البعوض المؤجلة بلغت (92615496) دينار بزيادة بلغت (4.97) % اي (5) % عن المخصص كما في سنة 2023 – ما هو السبب في ذلك / علماً ان هذه المخصصات بزيادة مستمرة من بيانات سنوات سابقة؟
الإجابة: لا يوجد مخصصات في صفحة (23)، يتم احتساب مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على محفظة التمويلات وفق معايير المحاسبة الإسلامية وتعليمات البنك المركزي الأردني كما أن نسبة الارتفاع طبيعية وتناسب مع الارتفاع في حجم محفظة التمويلات.

السؤال (3): موجودات ضريبة مؤجلة بلغت سنة 2024 مبلغ (18.5) مليون دينار بينما كانت سنة 2023 مبلغ (12.1) مليون دينار؟
الإجابة: يتم احتساب موجودات ضريبة مؤجلة وفق المعايير المحاسبية وقانون ضريبة الدخل
السؤال (4): ارتفع مجموع المطلوبات سنة 2024 لمبلغ (3.534.526.797) دينار بينما كانت سنة 2023 مبلغ (2.928.983.476) دينار اي ان نسبة الارتفاع بلغت (20.67) % ، هل هنالك تفسير لهذه الزيادة وأثرها على صافي الموجودات

الإجابة: أرقام المطلوبات الواردة أعلاه غير صحيحة، الأرقام المشار لها أعلاه تمثل الزيادة في حجم موجودات البنك (حجم ميزانية البنك) ولا تمثل حجم مطلوبات البنك، كما ان الزيادة هنا إيجابية وصحيحة وهي إحدى مؤشرات نمو البنك وتنوع قاعدة المودعين ومصادر الأموال.

السؤال (5): بالرغم من ارتفاع مجموع الدخل ليبلغ (216) مليون دينار في سنة 2024 مقارنة مجموع الدخل سنة 2023 البالغ (174) مليون دينار ، إلا انه في نفس الفترة ارتفع مجموع المصاريف لتبلغ (73.1) مليون دينار مقارنة مع مبلغ المصاريف سنة 2023 البالغة (51.7) دينار أي ان نسبة ارتفاع المصاريف بلغت (41.3) % ؟ هذه النسب لا تتناسب مع نسبة ارتفاع الدخل؟



Handwritten signature and stamp in blue ink.



الإجابة: المصاريف الادارية والعمومية ارتفعت بنسبة (12%). والمصاريف المذكورة أعلاه تشمل المخصصات الائتمانية و يتم احتساب مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على محفظة التمويلات وفق معايير المحاسبة الإسلامية وتعليمات البنك المركزي الأردني كما ان نسبة الارتفاع طبعية وتناسب مع الارتفاع في حجم محفظة التمويلات.

السؤال (6): صفحة (42) ما هو موضوع احتياطي معدل الأرباح وهل موافقة أصحاب أسباه حقوق الملكية تحصل قبل او بعد توزيع الأرباح وما علاقة المساهمين بهذا الموضوع.

الإجابة: لا يوجد لدى البنك احتياطي معدل الأرباح كما في 2024/12/31.

السؤال (7): صفحة (52) ارتفع مخصص خسائر ائتمانية متوقعة سنة 2024 لتصبح مبلغ (92.615.496) دينار مقارنة بمبلغ (60.855.97) دينار أي ان نسبة الزيادة بلغت تقريباً (32.3%) (ماذا تعكس هذه النتيجة ولا أريد ان اعلق على هذه النتيجة وأترك لدي الشان الاستنتاج عن كفاءة إدارة ملف محفظة التسهيلات الائتمانية؟

الإجابة: يتم احتساب مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على محفظة التمويلات وفق معايير المحاسبة الإسلامية وتعليمات البنك المركزي الأردني كما ان نسبة الارتفاع طبعية وتناسب مع الارتفاع في حجم محفظة التمويلات.

السؤال (8): صفحة (61) وفي نفس الوقت ارتفع مخصص الخسائر الائتمانية لمبلغ (35.1) مليون دينار في سنة 2024 بنما كان المخصص مبلغ (20.6) مليون دينار لسنة 2023؟ هل يعكس هذا الارتفاع مخاطر أخرى غير متوقعة أو أن عملية التمويل غير حسيطة؟

الإجابة: يتم المنح حسب سياسات البنك الائتمانية المعتمدة والزيادة طبعية وتم الإشارة في الأسئلة السابقة لآلية احتسابها.

السؤال (9): في سنوات سابقة أحييت عقارات تم المزاد عليها من قبل البنك بمبلغ (2.000.000) دينار وخلال عام 2023 احيل عقار نتيجة قضية ومن خلال المزاد بمبلغ (3.500.000) دينار (وهو فندق دانا بلازا) وقد قام البنك ببيعة لجهة أخرى بمبلغ (3.200.000) دينار أي بخسارة (200000) دينار . ولم تتضمن أو تعكس القوائم المالية للبنك اية موجودات بهذه القيمة أو ان هنالك إيرادات تحققت للبنك نتيجة بيع هذه العقارات وأين ذهبت حصيلة البيع ولم ذهبت؟؟؟ ، أرجو من إدارة البنك بصفة عامة ومن مدقق الحسابات القانوني بيان الشفافية بهذا الموضوع حيث ان القانون يلزم مدقق الحسابات ببيان اية رأي متحفظ اللهم ان إدارة البنك لم تطلع مدقق الحسابات القانوني على هذا الموضوع.

هذه العقارات مسجلة باسم البنك وحصيلة البيع فيما تم ذلك وقانوننا من حق المساهمين ولا يجوز للبنك التنازل عنها لأي جهة أخرى إلا بموافقة الهيئة العامة (ما رأي المستشار القانوني للبنك)

الإجابة: وفقاً لأحكام قانون البنوك فإن الجهة المنوط بها الوقوف على اتفاق عقود وسياسات البنك وإجراءاته مع الشريعة الإسلامية هي هيئة الرقابة الشرعية للبنك، كما أن هنالك دائرة تدقيق شرعي وداخلي ودائرة امتثال شرعي في البنك وهي تقوم بمتابعة جميع الإجراءات المتخذة من قبل البنك وتقرها أو ترفضها وفقاً للمقتضى الشرعي، علماً أن هنالك بيانات غير دقيقة في السؤال المجاب عليه.

السؤال (10): صفحة (92) نفقات الموظفين - ظهر ضمن جدول نفقات الموظفين مبلغ حوالي (2) مليون دينار (نفقات موظفين أخرى) أرجو بيان تفاصيل هذه النفقات والإفصاح عن بنودها بشكل كامل ومن وكيف وماذا تمثل هذه النفقات ، على سبيل المثال هل هي مزايا نقدية للموظفين (عطايا) أو مكافآت لم تدخل ضمن بند رواتب الموظفين أم ماذا؟

الإجابة: تمثل حوافز بيع للموظفين (غير ثابتة).



م



السؤال (11): صفحة (93) مصاريف الضيافة - بلغت هذه المصاريف مبلغ (90407) دينار كما في سنة 2023 ارتفعت هذه المصاريف إلى مبلغ (148813) دينار سنة 2024 أي بنسبة تزيد عن (39%) ، يعني المساهمين ما لهم نصيب بالضيافة بعد عملية الاجتماع عن بعد وحرموننا من الحلويات والمعجنات ومشاهدة والتمتع بالتحدث ومشاهدة أعضاء مجلس الإدارة وبعض المساهمين وكادر البنك الأعضاء؟

الإجابة: يتم الالتزام بالتعليمات الصادرة عن مراقب الشركات بخصوص ترتيبات الاجتماع.

السؤال (12): صفحة (94) جدول (45) أرجو توضيح عبارة (ينزل الدعم المقدم من البنك بصفته مضاربا، من هي الجهة صاحبة الولاية ومن حق هذا الدعم ومن يستفيد من هذا الدعم؟

الإجابة: حسب سياسة تنظيم العلاقة بين البنك وأصحاب حسابات الاستثمار المشترك المعتمدة وقرار لجنة الموجودات والمطلوبات وموافقة هيئة الرقابة الشرعية.

السؤال (13): صفحة (165) الأوراق المالية المملوكة من قبل أشخاص الإدارة العليا - باستثناء سعادة المدير العام السيد سامر التميمي حيث أنّ باقي أشخاص الإدارة العليا لا يوجد ولا يملك أي منهم أية أسهم كمساهمين في البنك، هل هذه سياسة عامة أم أنهم لا يتقنون بقدرات البنك الحالية أو المستقبلية أم عندهم شك بالإنجازات المستقبلية للبنك؟

الإجابة: موضوع تملك الأسهم من أي إداري في البنك أو أي شخص آخر هو قرار شخصي يعود لذلك الشخص، ولا تتدخل إدارة البنك في ذلك.

السؤال (14): صفحة (165) تمويلات ممنوحة من البنك لأعضاء مجلس الإدارة- (470443) دينار ممنوحة للدكتور نوفان العقيل ممثل الضمان الاجتماعي ما هو الغرض من منح هذه التمويلات وما هي الضمانات المقدمة مقابل هذه التمويلات

الإجابة: التمويل عبارة عن اجارة منتهية بالتمليك وبالتالي فإنّ الفتح مسجل باسم البنك.

السؤال (15): صفحة (179) أبرز القضايا المقامة من قبل البنك ضد البنك:

- أشير الى هذا الموضوع وبوجه الخصوص لانتباه سماحة الهيئة الشرعية حيث تبين من الجدول (ثانيا) ان هنالك قضيتان فقط مقامتان من قبل البنك (مطالبة مالية) وتنفيذ سند رهن عقاري.
- في الحقيقة وحسب علي وبناء على معلومات توفرت لدي من سجلات المحاكم ان بنك صفوة الإسلامي اقام عدد كبير من القضايا بحق عدد من عملاء بنك الإنماء الصناعي وبصفة بنك صفوة الإسلامي هو الخلط القانوني والواقعي لبنك الإنماء الصناعي، وبموجب هذه القضايا يطالب البنك المدعى عليه تسديد مديونياتهم زائدا الفوائد المقررة عليهم.
- على سبيل المثال هنالك قضية منظورة لدى محكمة استئناف عمان الموقرة تحمل الرقم (2024/10120)/7045 سجل عام مقامة من قبل البنك ضد الموظف السابق لدى بنك الإنماء الصناعي مروان عبد الفتاح الدباس وموضوعها مطالبة مالية بقيمة (237000) دينار تقريبا وما يتحقق عليه من فوائد حسب السند المدعي به.
- ومن باب التذكير الفت نظر الهيئة الشرعية لما أثرت سابقا (سبق أكثر من مرة ان وجهت كتب للسيد منير فرعونية بخصوص تعامل البنك مع ما يسمى الشركة المترابطة للاستثمار المساهمة الخاصة، حيث يقوم بنك صفوة الإسلامي بإعطاء او تزويد هذه الشركة بوكالات صادرة عن البنك وتستخدم الشركة هذه الوكالات لرفع او إقامة قضايا على متعاملين مع بنك الإنماء الصناعي



م
خ



وتطالب الشركة المتعاملين بتسديد فوائد قانونية وبنفس الوقت فإن هذه الشركة تقوم بعمل تسويات مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات وتقسط المبالغ المترتبة عليها وتدفع فوائد للضريبة .

- كان يتوجب ومن باب الامانة المهنية ان تكون دائرة التدقيق الداخلي للبنك والمدقق الخارجي على علم بهذه التعاملات ومدى اثرها القانوني والمالي لصالح مساهمي بنك صفوة الاسلامي (الخلف القانوني لبنك الاردني- دبي الاسلامي / بنك الانماء الصناعي) راجيا من إدارة البنك الموقرة الإجابة على كافة هذه الاستيضاحات وتوضيحها بشفافية

الإجابة: وفقاً لأحكام قانون البنوك فإن الجهة المنوط بها الوقوف على اتفاق وتوافق عقود وسياسات البنك وإجراءاته مع الشريعة الإسلامية وعدم مخالفتها هي هيئة الرقابة الشرعية للبنك، كما أنّ هنالك دائرة تدقيق داخلي شرعي ودائرة امتثال شرعي في البنك وهي تقوم بمتابعة جميع الإجراءات المتخذة من قبل البنك عندما يقتضي الأمر ذلك وتقرها أو ترفضها وفقاً للمقتضى الشرعي، علماً أنّ هنالك بيانات غير دقيقة في السؤال المجاب عليه.

تم التصويت على هذا البند وأشار كاتب الجلسة مسعود سقف الحيط أن نسبة التصويت على البند الرابع من جدول الأعمال قد بلغت (100%) من المساهمين الحاضرين بالموافقة.

البند الخامس : إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية 2024.

حول البند الخامس من جدول الأعمال والمتعلق بإبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية 2024 ، فقد طلب رئيس مجلس الإدارة/ رئيس الجلسة معالي د. محمد ابو حمور التصويت على هذا البند وإبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية 2024.

تم التصويت على هذا البند وأشار كاتب الجلسة مسعود سقف الحيط أن نسبة التصويت على البند الخامس من جدول الأعمال قد بلغت (100%) من المساهمين الحاضرين بالموافقة.

البند السادس : تلاوة تقرير حول أعمال اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة خلال العام 2024.

حول البند السادس من جدول الأعمال أشار رئيس مجلس الإدارة / رئيس الجلسة معالي د. محمد ابو حمور الى انه يتعلق بتلاوة تقرير حول أعمال اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة خلال العام 2024، وطلب من أمين سر مجلس الإدارة / كاتب الجلسة مسعود سقف الحيط تلاوة التقرير، حيث قام الأخير بتلاوة تقرير موجز حول أعمال اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة خلال العام 2024 وذلك استناداً لأحكام وتعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة لسنة 2017.

البند السابع: انتخاب مدققي حسابات البنك للسنة المالية 2025 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

فيما يتعلق بالبند السابع من جدول الأعمال أشار رئيس مجلس الإدارة / رئيس الجلسة معالي د. محمد ابو حمور بأن هذا البند يتعلق بانتخاب مدققي حسابات الشركة للسنة المالية 2025 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم، وعليه قام مجلس الإدارة بالتوصية للهيئة العامة بترشيح السادة إرنست ويونغ لتدقيق حسابات البنك والشركة التابعة لعام 2025 وعلى ان يتم تفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.





تم التصويت على هذا البند وأشار كاتب الجلسة مسعود سقف الحيط أن نسبة التصويت على البند السابع من جدول الأعمال قد بلغت (100%) من المساهمين الحاضرين بالموافقة.

البند الثامن : انتخاب أعضاء مجلس الإدارة للدورة القادمة وفقاً لأحكام القانون.

فيما يتعلق بالبند الثامن من جدول الأعمال أشار رئيس مجلس الإدارة/ رئيس الجلسة بأن هذا البند يتعلق بانتخاب أعضاء مجلس إدارة للدورة القادمة، وأشار إلى أن الذين تقدموا من المساهمين هم كل من:

(1) شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار (6) مقاعد ويمثلها كل من: د. محمد ناصر سالم أبو حمور، السيد باسم عصام حليم سلفيتي، السيدة ديمة مفلح محمد عقل، د. عبد الغني أحمد محمد الفطيسي، د. أنس سعد هلال لامين بوحويش، د. إبراهيم حسن مصطفى سيف.

(2) المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي مقعد واحد، ويمثلها السيد محمد إسماعيل محمد حواشين.

(3) الأعضاء المستقلون وهم: د. خالد فرج محمد الزنتوتي، السيد سالم عبد المنعم سالم بركان، السيدة إحسان زهندي عبد المجيد بركات، السيد رسلان نوري رسلان ديرانية.

وأشار رئيس مجلس الإدارة إلى أنه تم مراعاة أحكام قانون الشركات وتعليمات البنك المركزي الأردني وخاصة تعليمات الحوكمة المؤسسية للبنوك رقم (2023/2) تاريخ 2025/2/14 حيث تم الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي الأردني على ترشح الأعضاء المذكورين بأعلاه، بالإضافة إلى أنه تم مراعاة جميع المتطلبات الواردة في القوانين والتعليمات والأنظمة ذات العلاقة.

وتم التصويت على هذا البند حيث وافق المساهمون الحاضرون على انتخاب أعضاء مجلس الإدارة بالتزكية لكل من:

(أ) شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار (6) مقاعد ويمثلها كل من:

(1) د. محمد ناصر سالم محمد أبو حمور.

(2) السيد باسم عصام حليم سلفيتي.

(3) السيدة ديمة مفلح محمد عقل.

(4) د. عبد الغني أحمد محمد الفطيسي.

(5) د. أنس سعد هلال لامين بوحويش.

(6) د. إبراهيم حسن مصطفى سيف.

(ب) المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي مقعد واحد، ويمثلها السيد محمد إسماعيل محمد حواشين.

(ج) الأعضاء المستقلون وهم:

(1) د. خالد فرج محمد الزنتوتي.

(2) السيد سالم عبد المنعم سالم بركان.

(3) السيدة إحسان زهندي عبد المجيد بركات.

(4) السيد رسلان نوري رسلان ديرانية.



محرر

محرر



تاسعاً: تجديد تعيين أعضاء هيئة الرقابة الشرعية للدورة القادمة وفقاً لأحكام القانون.

حول هذا البند أشار الرئيس إلى أنه يتعلق بالتوصية للهيئة العامة بتجديد تعيين أعضاء هيئة الرقابة الشرعية للبنك، وأشار الرئيس إلى أنه تم مراعاة جميع المتطلبات المحددة قانوناً، والمحددة بموجب تعليمات الحوكمة المؤسسية للبنوك رقم (2023/2) تاريخ 2023/2/14.

تم التصويت على هذا البند ووافق المساهمون على تجديد تعيين أعضاء هيئة الرقابة الشرعية للبنك لكل من:

(1) فضيلة د. أحمد سالم عبد الله بني ملح.

(2) فضيلة أ.د علي محمد الحسين المومسي.

(3) فضيلة د. صفوان "محمد رضا" علي عضيبات.

تم التصويت على هذا البند وأشار كاتب الجلسة مسعود سقف الحيط أن نسبة التصويت على البند التاسع من جدول الأعمال قد بلغت (100%) من المساهمين الحاضرين بالموافقة.

أعلن رئيس مجلس الإدارة/ رئيس الجلسة اختتام الاجتماع، شاكرًا للمساهمين الكرام ، ولعطوفة مراقب عام الشركات د. وائل العرموطي حضوهم، مشيدًا بالجهود التي تبذلها دائرة مراقبة الشركات والبنك المركزي الأردني وهيئة الأوراق المالية في سبيل تعميق مفهوم الحوكمة وإحاطة أعمال البنوك والشركات بتشريعات حصيفة تسمو بقطاع الأعمال بالمملكة الأردنية الهاشمية إلى مصاف الدول المتقدمة وتعزز أفضل الممارسات العالمية، كما توجه بالشكر للرئيس التنفيذي/المدير العام سامر التميمي والإدارة التنفيذية ولموظفي بنك صفوة الإسلامي على الجهود المبذولة من قبلهم لتعزيز مكانة بنك صفوة الإسلامي ضمن رواد العمل المصرفي الإسلامي في المملكة الأردنية الهاشمية ، ومطمئناً المساهمين الكرام أن بنك صفوة الإسلامي سوف يواصل مسيرة التقدم والازدهار بخطى ثابتة نحو مستقبل مشرق ، سائلاً المولى عز وجل أن يديم على المملكة دوام الاستقرار والازدهار تحت القيادة الهاشمية الحكيمة لصاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين حفظه الله ورعاه.

د. محمد ناصر أبو حمور
رئيس مجلس الإدارة / رئيس الجلسة

د. وائل علي العرموطي
مراقب عام الشركات

مسعود اسماعيل سقف الحيط
أمين سر مجلس الإدارة / كاتب الجلسة

دائرة مراقبة الشركات
دفعت رسوم حضور اجتماع
الهيئة العامة
بتاريخ 08-05-2025
بموجب وصل إلكتروني 2700827

